

الإشارة: TIGO 40/2009/004

رقم الوثيقة: IOR 41/005/2009

بتاريخ: 9 يناير/كانون الثاني 2009

سعادة الممثل الدائم،

رسالة مفتوحة إلى مجلس الأمن

سعادة السفير،

تحية طيبة وبعد ...

بعد أن اعتمد مجلس الأمن بالإجماع تقريراً للقرار رقم 1860، الذي يدعو إلى وضع حد للعنف في غزة وتوفير المساعدات الإنسانية بلا أية عراقيل وإعادة فتح المعابر، فإن منظمة العفو الدولية تدعو مجلس الأمن إلى الإصرار على الوقف الفوري للهجمات على المدنيين وغيرها من الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني من جانب إسرائيل وحماس والجماعات المسلحة الفلسطينية.

ومن المؤسف أن القرار لم يتصد لمثل هذه الانتهاكات، مع أنها لا تزال تمثل السمة الأبرز للنزاع. وتزايد الأدلة على وقوع جرائم حرب يوماً بعد يوم. فالقوات الإسرائيلية تواصل هجماتها الموجهة ضد المدنيين أو المباني المدنية والهجمات غير المتناسبة في قطاع غزة، وتواصل الجماعات المسلحة الفلسطينية شن هجمات صاروخية موجهة إلى المراكز السكنية الإسرائيلية.

وينبغي فرض المساءلة التامة على مثل تلك الجرائم. ولذا فإن منظمة العفو الدولية تدعو مجلس الأمن إلى ضمان إجراء تحقيق شامل ومستقل ومحيد وعاجل في جميع الانتهاكات المزعومة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني على أيدي أطراف النزاع. ويتعين على الدول أن تكون مستعدة لإجراء تحقيقات جنائية وعقد محاكمات أمام محاكمها إذا سمحت الأدلة بذلك، وحيثما يكون ذلك ملائماً.

إن اعتماد القرار 1860 يتيح الفرصة لتكثيف الجهود من أجل تحقيق السلام الشامل الذي يشير إليه القرار. وبوسع المجتمع الدولي ومجلس الأمن بوجه خاص أن يلعبا دوراً حاسماً في تشجيع الأطراف على تحقيق ذلك الهدف. بيد أن إنشاء وجود لمراقبة دولية على الأرض سيكون ضرورياً لضمان تنفيذ مختلف جوانب القرار، وتقديم تقارير بشأن مراعاة الإسرائيليين والفلسطينيين لالتزاماتهم بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي اللذين يعتبران عنصرين أساسيين في إرساء السلم والأمن، وهذا هو الأهم. إن منظمة العفو الدولية تشجع مجلس الأمن على إنشاء وجود لمراقبة دولية تتمتع بهذه الصلاحيات، وضمن نشر مراقبين دوليين لحقوق الإنسان في غزة وجنوب إسرائيل بلا تأخير.

يفون تيرلنغن

رئيس مكتب منظمة العفو الدولية في الأمم المتحدة